الشاهد الشعري النَّحوي المرفوض في كتاب التذييل والتكميل لأبي حيَّان الأندلسيّ(ت745هـ)

أ. د. غانم هاني كزار الناصري جنان ماجد محمد هادي

art981.Jnan.majdia@student.uobabylon.edu.iq
art.ghanim.kazar@uobabylon.edu.iq
جامعة بابل _ كلية الآداب

الكلمات المفتاحية: رفضَ، الشاهد الشعري، لا حجة.

ملخص البحث :

يعنى هذا البحث بدراسة الشواهد الشعرية في كتاب التذييل والتكميل) التي رفضها النحويون في الاستشهاد على صحة المذاهب والآراء النحوية التي تبنوها والتي وردت في كتاب (التذييل والتكميل) ، الذي يعدُّ موسوعة ضخمة تتناول بالشرح والتفصيل كتاب (التسهيل) لابن مالك، وقد ورد رفض الاستشهاد كثيرًا في هذا الكتاب وكان هذا موضع وقوف ونظر، وقدد كثرت مواضع الرفض في هذا الكتاب ما دفعني الى القوف عندها والنظر فيها ودراستها دراسة مستفيضة للوصول إلى تأييد الرفض وتفنيده وكان عنوان بحثي (**الشاهد الشعري النَّحوي المرفوض في كتاب التذييل والتكميل لأبي حيَّان الأندلسيّ(ت745هـ)**) ، ويظهر من العنوان أنّه قد يأتي عالم بشاهد شعري دليلًا يقوي به رأيه أو مذهبه الذي تبنَّاه، ولكن آخر قد يأتي على هذا الشاهد فينقضه ويرفضه محتجًّا بدليل يراه أرجح وأقوى مما ذهب إليه قبله، ونحن إذ ندرس الشواهد الشِّعرية النحوية المرفوضة في هذا الكتاب فإنَّنا ندرس موضوع الشاهد وبيان الرفض فيه أيًّا كان الرَّافض، فقد ورد عن أبي حيَّان انَّه هو الرافض، وقد يرفض الشاهد غيره فيذكر صاحب الرفض وأدلَّته جميعًا، وربَّ ظانّ يظنَّ أنَّ الرَّسالة اختصت بآراء أبي حيَّان النحوية في الرفض فقط، والأمر ليس كذلك، إنَّما بالموضوع النَّحوي المستشهد على صحته عند عالم معين والمرفوض من قبل عالم آخر أيًّا كان هو ولم تختص بآرائه النحوية وحده.

وقد قسمت البحث على ثلاثة مباحث: يسبقها تمهيد أوضحت فيه أهمية الشاهد الشعري في كتاب التذييل والتكميل، الأول: تناولت فيه الشاهد الشعري النحوي المرفوض في الأسماء، والثاني: درست فيه الشاهد الشعري النحوي المرفوض في الأفعال، والثالث: فبحث فيه الشاهد الشعري النحوي المرفوض في الحروف.

Keywords: rejected, the poetic witness, no argument.

Abstract:

This research investigates the rejection of certain poetic verses cited by grammarians as evidence to substantiate their grammatical doctrines and opinions within the book "Al-Tadhyil wa al-Takmil". This work is considered a vast encyclopedia dedicated to the commentary and explanation of Ibn Malik's "Al-Tashil". The phenomenon of rejecting such evidence (istishhad) occurs frequently throughout the text, warranting a critical examination. The study

الشاهد الشعري النَّحوي المرفوض في كتاب التذييل والتكميل لأبي حيَّان الأندلسيّ(ت745هـ)

أ.د غانم هاني كزار الناصري الباحثة: جنان ماجد محمد هادي

highlights cases where a scholar may cite a poetic verse to reinforce a particular grammatical position, only for another scholar to subsequently challenge and reject that evidence, invoking arguments deemed more robust or authoritative.

In examining the rejected grammatical poetic evidences within this work, the study focuses on the subject of the evidence itself and the underlying rationale for its rejection, regardless of the scholar involved. While Abu Hayyan is frequently the one posing the critique, the rejection is often attributed to others; thus, this research documents the refuting scholar along with their full range of arguments. It is important to clarify that this study is not confined solely to Abu Hayyan's personal grammatical critiques; rather, it encompasses any grammatical point cited by one scholar and rejected by another within the context of the book, providing a comprehensive analysis of the dialectic of proof and refutation in Arabic grammar.

التمهيد:

يعد الشعر العربي القديم ديوان العرب الذي يمثل ركن العربية المكين والأول من أصولها وهو (السماع) ، وللشاهد الشعري دوره في تقعيد القواعد النحوية فلا ينفك النحويون واللغويون يأتون بالأبيات الشعرية حتى صارت جزءًا لا يتجزَّأ من كتبهم ومؤلفاتهم لغوية كانت أو نحوية ، لكي يستندوا إلى هذه الشواهد فتقوى بها آراؤهم ومذاهبهم ، وبما أنَّ رسالتي هذه مختصَّة بالنحو فما يعنينا ويصب في صلب بحثنا هو الشواهد الشعرية النحوية ، وبالتحديد في كتاب التذييل والتكميل لأبي حيان الأندلسيّ (ت 745 هـ) .

إنَّ النحويَّ عادةً ما يأتي بشاهد شعري دليلًا يقوّي به رأيه أو مذهبه الذي تبنَّاه ، ولكن عالم آخر قد يأتي على هذا الشاهد فينقضه ويرفضه محتجًّا بدليل يراه أرجح وأقوى مما ذهب إليه الذي قبله ، ونحن إذ ندرس الشواهد الشِّعرية المرفوضة في هذا الكتاب فإنَّنا ندرس موضوع الشاهد وبيان الرفض فيه أيًّا كان الرَّافض .

أهمية الشاهد الشعري في كتاب (التذييل والتكميل)

إنَّ أبا حيان في كتابه (التذييل والتكميل) استشهد لكل قاعدة نحوية بشاهد أو أكثر ، شعرًا أو نثرًا ، واستعان به كأداة استدلال في مقارنته بين آراء النحاة إذا كان يستعرض هذه الآراء ويناقشها مفصلًا

وكل ذلك باستعانته بالشواهد، ويناقشها مستعرضًا هذه القاعدة على الآراء النحوية النحوية منفردًا في النهاية برأيه واستدلاله مقدمًا أدلة وحججًا لذلك ، في مسائل اللغة جميعًا ، نحوية وصرفية وبلاغية .

لم تكن كل الشواهد واستدلال النحاة بها مقبولًا ، فقد ورد بكثرة الرفض لكثير من استدلالات النحاة بالشواهد الشعرية كذلك سواء أكان الرافض أبو حيان أم غيره فيورد نص ماجاء به غيره من النحاة واستدلاله، ثم يورد بعد هذا أدلته هو ، وقد ضمَّ هذا الكتاب كمًّا هائِلا من الشَّواهد الشِّعرية بلغت (5864) خمسة آلاف وثمانمئة وأربعة وستين بيتًا وقد نسبَ المؤلِّف قسمًا منها إلى شعرائها ولم ينسب قسمًا منها بيد إنّ محقق الكتاب بذل جهدًا طيّبًا في نسبة الأبيات الشعرية الى قائلها في أغلب المواضع ، وقد تعذر عليه نسبة قسم منها لسبب لا نعرفه ، فبلغت الأبيات المنسوبة (4346) أربعة آلاف وثلاثمئة وستة وأربعين بيتًا ، أمَّا غير المنسوبة فقد بلغت (1518) ألفًا وخمسمائة وثمانية عشر بيتًا ، وهذا العدد الكبير من الشواهد هو الذي دفع بي إلى دراسة الشواهد الشعرية المرفوضة في كتاب التذييل والتكميل .

ثمة دواع كثر لرفض الشاهد الشعري من اهمها هي :

1/الضرورة الشعرية : وتعني : ((أن يضطر الوزن إلى حذف ، أو زيادة ، أو تقديم أو تأخير في غير موضعه ، وإبدال حرف ، أو تغيير إعراب عن وجهه على التأويل ، أو تأنيث مذكر على التأويل وليسَ للشاعِرِ أَنْ يحذفَ ما اتفقَ لَهُ ولا أَنْ يزيدَ ما شَاءَ بَلْ لذلكَ أُصولٌ يعملُ عليها فمنها ما يحسنُ أَنْ يستعملَ ويُقاس عَليهِ ومنها ما جاءَ كالشاذِّ ولكنَّ الشاعرَ إذَا فَعَلَ ذلكَ فلا بُدَّ مِنْ أَن يكونَ قَدْ ضارعَ شيئًا بِشيءٍ ولكنَّ التشبيهَ يخلتفُ فمنهُ قَريبٌ ومنهُ بَعيدٌ)).[1] وبناءًا على الضرورة يرفض الشاهد المستشهد به ، فقد وقع النابغة في الإقواء، فأبدل حركة الدال مع الكسر إلى الضم.

وأمثلة الضرورات في الشعر العربي لا يمكن عدُّها فقد وردت بكثرة، وقد وقع فيها حتى فحول الشعراء نحو قول الشاعر[2] :

صَدَدْتِ فَأَطْوَلْتِ الصُّدُودَ وَقَلَّمَا وِصَالٌ عَلَى طُوْلِ الصُّدُوْدِ يَدُوْمُ.

فقد جاء الفعل (قلما) مكفوفا بـــ(ما) الكافة وفي هذه الحالة يتوجب أن يليها الفعل ولكن جاء بالاسم بعدها ((وقد يجوز في الشعر تقديم الاسم)).[3]

2/ اختلاف الروايات : كان النحاة إذا عرض لهم شاهد ورد فيه أكثر من رواية أخذوا بها جميعا إذا كان النقل عن رواة أثبات ، وقد يقبل النحاة الروايات المتعدِّدة لكونها لا تحدِث تغييرًا في العلاقات النحوية ويكون اللفظان متوازنين في الصيغة ومتفقين في المعنى ، وقد يكون تعدد الروايات ناتجًا عن اختلاف اللهجات ، وقد تكون أحيانًا عرضة للتحريف لأنها متناقلة شفاهًا ، ولذلك فقد رفض هذا الكثير من النحاة ، من ذلك قول المخبَّل السعدي[4]:

أَتَهْجُــرُ لَيْلَــى بِــالْفِرَاقِ حَبِيْبَهَــا وَمَــا كَــانَ نَفْسًــا بِــالْفِرَاقِ تَطِيْــبُ.

فقد جاء برواية أخرى: (وما كان نَفسي بالفراق تطيب)، وكلتا الروايتين مقبولة عند بعض النحويين ، وسيأتي تفصيل هذا في موضعه .

3/ إشكالية النسبة : إنَّ بعض الأبيات الشعرية رويت بدون قائل ، فقال من استشهد بها عبارات لا تصرّح باسم القائل ، نحو : (قال الشاعر) ، أو (كقول الشاعر) وغير ذلك الكثير مما ورد في المصادر النحوية وغيرها[5]، أو أنها مروية لأكثر من قائل فيكون هذا مدعاة لرفضه بحجة جهل القائل أيضا. ومن أمثلة هذا قول الشاعر[6]:

كُلِّــفَ مِــنْ عَنائِــهِ وشِــقْوَتِهْ بِنْتَ ثَمَانِيَ عَشْرةٍ مِنْ حِجَّتِهْ.

وقال فيه ((فلا يعرف قائله، ولا يؤخذ به))[7]. ويبدو أنَّه ليس ممكنًا عنده الأخذ بشاهد شعري يجهل قائله .

4/الحمل على الشاذ : إنَّ الشعر قد يكون مرفوضًا لأسباب أخرى غير الجهل بنسبته وإن كان فصيحًا مقبولًا ، فقد ردَّه النحاة لأنَّه يخالف القواعد التي قرروها ، فأطلقوا عليه (الشاذ) مع إنَّ كثيرًا منها كان مقبولًا بسبب الضرورة ، ألَّا أنَّ بعضهم رفض الشاذ حتى ولو كان ضرورة ، إذن ، الشاذ هو ما خالف السماع أو القياس أو كليهما ، ومنه كسر نون جمع المذكَّر السالم ، نحو قول سحيم بن وثيل الرياحي[8]:

وَمَاذَا تَبْتَغِي الشُّعَرَاءُ مِنِّيْ وَقَدْ جَاوَزْتُ حَدَّ الْأَرْبَعِيْنِ.

المبحث الأول: الشاهد الشعري النحوي المرفوض في الأسماء

_ تقديم التمييز على عامله

يكاد النحويون يجمعون على عدم جواز تقديم التمييز على عامله الجامد، كقولك: **(حبَّذا زيدٌ رجلًا)**، فلا نقول **(رجلًا حبَّذا زيد)**، ولكنهم اختلفوا في تقديمه على العامل المتصرف، وانقسموا في ذلك إلى مذهبين:

المذهب الأوَّل: ذهب الكسائي (ت189هـ) والمبرد (ت 285هـ) والمازني (ت249هـ) إلى جواز تقديم التمييز على عامله شرط أن يكون العامل فعلًا متصرفًا،

وتابعه على ذلك أغلب الكوفيين[9]، واستشهدوا على صحة ما بقول المخبَّل السعدي[10]:

أَتَهْجُرُ لَيْلَى بِالْفِرَاقِ حَبِيْبَهَا وَمَا كَانَ نَفْسًا بِالْفِرَاقِ تَطِيْبُ.

والشاهد فيه : **(وما كان نفسًا)** إذ تقدَّم المميز وهو **(نفسًا)** على عامله الفعل المتصرِّف وهو **(تطيب)**[11].

فهم إنما أجازوا تقديمه على عامله المتصرف لأنهم قاسوه على الحال، واستدلّوا بركني العربية المكينين السماع والقياس ،أما فالسماع فهو البيت الوارد المستشهد به ، وأما القياس فقد زعموا أنه يجوز تقديم التمييز على العامل قياسًا على الحال ، وعليه كما يجوز أن نقول : **(راكبًا جاء زيد)**، يجوز أن يتقدم التمييز على عامله كقولنا:**(عرقًا تصبب زيدٌ)**[12]، فالتمييز مقيس على غيره من الفضلات التي نصبها العامل المتصرف.

ووافقهم ابن مالك على جواز ذلك ، مستدلًا بقول الشاعر المذكور آنفًا، وقول الاخر[13] :

رَدَدْتُ بِمِثْلِ السِّيْدِ نَهْدَ الْمُقَلَّصِ كُمَيْشٍ إِذَا عِطْفَاهُ مَاءً تَحَلَّبَا.

وقول الاخر[14]:

إِذَا الْمَرْءُ عَيْنًا قَرَّ بِالْعَيْشِ مُثْرِيًا وَلَمْ يَعْنَ بِالْإِحْسَانِ كَانَ مُذَمَّمَا.

فالشاهد في البيت الأوّل هو:**(ماء)** المتقدم على **(تَحَلَّبا)** وهو العامل، وأما في البيت الاخر، هو: **(عينًا)** تقدم على عامله وهو: **(قَرَّ)** ، وناصب التمييز هنا محذوف يفسره المذكور وهو الرافع لـ**(عطفاه)** و**(المرء)**[15].

مذهب البصريين : وهو عدم جواز تقديم التمييز على عامله ، فهم يرون التمييز هو فاعل في المعنى ، والفاعل لا يتقدم على عامله متصرفًا كان أو جامدًا ، ففي كلتا حالتيه لا يجوز التقديم إن كان فاعلًا لفظًا أو معنى[16]، قال سيبويه :((وقد جاء من الفعل ما قد أُنفذ إلى مفعولٍ ولم يقوَ قوّةَ غيره مما قد تعدّى إلى مفعولٍ، وذلك قولك: امتلأتُ ماءً وتفقَّأْتُ شَحْمًا، ولا تقول: امتلأتُه ولا تفقَّأتُه، ولا يعمل في غيره من المعارف، ولا يقدَّم المفعولُ فيه فتقولَ: ماءً امتَلأْتُ، كما لا يُقَدَّمُ المفعولُ فيه في الصفة المشبَّهةِ، ولا في هذه الأسماء)).[17]

ووافق ابن جني (ت392هـ) سيبويه في منع التقديم وردَّ على أبي عثمان المازني وأبي العباس المبرد بقوله :((ومما يقبح تقديمه ، الاسم المميز، وإن كان الناصب فعلًا متصرفًا ، فلا نجيز **(عرقًا تصبَّب زيدٌ)** فأما ما أنشده أبو عثمان وتلاه فيه أبو العباس من قول المخبل فنقابله برواية الزجاجي واسماعيل بن نصر وأبي إسحاق (...))).[18]

وعلل ابن يعيش (ت643هـ) سبب منع جواز تقدم المميز على عامله المتصرف ، أنّ التمييز المنصوب هو فاعل في المعنى ، فالفعل مسند إليه معنى وحقيقة ،والفاعل إذا تقدم خرج عن الفاعلية ، ولذلك فلا ينبغي أن يكون في موضع لا يكون فيه الفاعل.[19]

ورفض ابن السِّيد (ت541 هـ) الذي ذهب مذهب البصريين الاحتجاج بالبيت : (أتهجر ليلى (...))على تقديم التمييز على عامله ، ((لا حجة فيه لوجهين : أحدهما أنه ضرورة ، بدليل أنَّه لم يسمع إلّا في هذا البيت ، فكما أنَّه جميع ما يرد من الضرائر لا يكون حجة على ما يستعمل في فصيح الكلام ، فكذلك هذا ، والوجه الثاني أنَّ الزجَّاج (ت311هـ) قال : أنَّ الرواية : و ما كان نفسي بالفراق تطيبُ)).[20] ويبدو أن ابن السيد إنما رفض الاحتجاج بهذا البيت لسببين :

الأول:الضرورة الشعرية ، وهي لا يحتج بها ، لأنَّه يجوز في الشعر ما لا يجوز في النثر.

والثاني : تعارض الرويات ، فإنه قد ينقل أكثر من رواية للبيت الواحد ، ولذلك فلا يعد هذا البيت حجة على تقديم التمييز على عامله.

وذهب بعضهم إلى أنّ **(نفسًا)** منصوبة بفعل محذوف يفسره المذكور وتقديره **(أعني)** وهو الناصب وليس**(تطيب)** وعلل أن نقل هذه الأسماء عن الفاعلية وعدم استعمالها بأصلها أنهم أرادوا جعل الفعل للجثة وهذه الأسماء خبر لها وتبيينٌ[21].

ولم يؤيد الصبان (ت 1206 هـ) ابن مالك في شرحه لألفيته، عندما أيَّد جواز التقديم، فأجاب بأن التقديم هنا للضرورة[22]، وأما قياس التمييز على غيره من الفضلات وأنه يجوز تقديم التمييز كما

تقديم غيره من الفضلات، فجاء الجواب بالفرق، فتقديم التمييز هو أمر مخل بالغرض، كما أن توسطه مخل بالغرض كذلك [23].

تخلص الباحثة ممّا تقدم إلى أن الكوفيين أجازوا تقديم التمييز على عامله إذا كان متصرِّفا، ووافقهم في ذلك بعض البصريين، والرأي الراجح عندها هو رأي سيبويه لما يأتي:

_ التمييز هو فاعل في المعنى والفاعل لا يتقدم على فعله .

_ يعد التمييز من مواطن الإيضاح بعد الإبهام ولا يجوز تقديم الموضِّح على الموضَّح .

_ قياسهم التمييز على الفضلات الأخرى إنما هو قياس مع الفارق إذ يصح الاستغناء عنها غالبًا والتمييز ليس كذلك أبدًا لأنه يؤتى به لازالة الابهام .

_ إن الشعر يجوز فيه ما لا يجوز في النثر فضلا عن انه لم يرد الا في بيت واحد والبيت الواحد لا تبنى عليه قاعدة قال ابن عصفور (ت669هـ) في هذا إنَّه: ((لم يجئ ألَّا فى بيت واحد من الشعر، ولا حجة فيه لأنَّه قد يتقدم فى الشعر ما لا يجوز تقديمه في الكلام))[24].

-تصرَّف المفعول فيه (أمسِ).

(أمس) ظرفٌ، وهو اليوم السابق لليوم الذي انت فيه[25]، وقد يأتي غير ظرفٍ، ويختلف إعرابه فيختلف عن **(أمس)** الذي يراد به الظرف في . وما يهمنا في هذه المسألة هو **(أمس)** التي يراد بها الظرف وفيها لغات عدة:

لغة تميم: إن بني تميم يعربونه ولكنَّهم يمنعونه من الصرف، فيجيزون أن يقال: **(ذهبَ أمسُ بما فيه)** في الرفع، ويكون مبنيًا على الكسر في حالتي النصب والجر وإنَّما منعوه من الصرف لأنه معرف فهو شبيه بالعلمية ومعدول به عن الألف واللام، فالعلمية والعدل من علل المنع من الصرف، فيكون إعرابه إعراب ما لا ينصرف مطلقًا[26]، ومن بني تميم من يبنيه على الكسر في حالاته الثلاث، وحكي أيضًا أنَّ طائفةً من بني تميم يعربونه إعراب ما لا ينصرف في الرفع والجر في حال مجيئه بعد (مذ فقط[27]. ومن ذلك[28] قول الشاعر[29]:

إعْتَصِمْ بِالرَّجَاءِ إنْ عَنَّ بَأسٌ وَتَنَاسَ الّذِي تَضَمَّنَ أَمْسُ.

فضمَّ **(أمسُ)** ومنعها من الصرف، وعلى الرغم من أنَّ البيت مجهول القائل إلَّا أنَّهم استشهدوا به على لغة بني تميم.

لغة الحجاز: الحجازيون يبنون **(أمسِ)** مطلقًا على الكسر، فتلزم حركة الكسر فقط[30]، ومن ذلك قول الأسقف من نجران[31]:

اليَومَ أَعْلَمُ مَا يَجِيءُ بِهِ وَمَضَى بِفَصْلِ قَضَائِهِ أمْسِ.

فقام الشاعر بكسر (أمسِ) مع أنَّ حقها الرفع لأنها فاعل، ولكنَّها كسرت على هذه اللغة.

وعلة بناء (أمس) أنَّها تضمن معنى (أل) فإذا دخلت (أل) أو أضيف أو نُكِّرَ زال التضمن، ومن قواعد النحويين أن الحكم النحوي يدور مع علته وجودًا وعدمًا فإذا زالت العلة زال الحكم النحوي، فإذا خلا من إحدى هذه الثلاث فيكون على قسمين: **أحدهما:** ظرف وهو ما لا يجوز فيه إلا أن يكون مبنيا على الكسر.

والآخر: ما لا يكون ظرفًا، وحينئذٍ يكون على وجهين: مبني على الكسر مطلقًا، أو معربًا إعراب ما لا ينصرف[32]، هاتان اللهجتان هما الأغلب والأشهر من بين اللهجات المتعددة في **(أمس)**، وبعض المصادر لم تذكر سواهما، ولكنَّ مجمل اللهجات فيها خمس لهجات: أحدها : البناء على الكسر ويدخله التنوين وهي لغة أهل الحجاز ، البناء على الكسر مطلقًا ولا يدخله التنوين ، منصرف ، غير منصرف ، غير منصرف رفعًا، مبني على الكسر نصبًا وجرًّا[33].

ولكنَّ الزجَّاجي خرق إجماع النحاة وذهب إلى إنَّ بعض العرب قد يبنيه على الفتح مستدلًّا على ذلك بقول الشاعر[34]:

لَقَدْ رأيتُ عَجَبًا مُذْ أَمْسَا عَجائِزًا مِثْلَ السَّعَالِي خَمْسَا.

والشاهد فيه قوله: (مذ أمسا) حيث جاءت (أمس) غير منصرفة، فهي مجرورة بـ(مذ) وحركتها الفتح، والألف للإطلاق[35].

ورفض أبو حيان الاستشهاد بهذا الشاهد بقوله:((وهذا لا حُجَّة فيه؛ لأنَّه يمكن أن يكون معربًا إعراب ما لا ينصرف. وأيضًا فإنَّ الدليل على أنه ليس بمبني على الفتح أنه لم يأت إلا في موضع خفض، ولو كان مبنيًا لجاء مثل: شهدت زيدًا أمس))[36].

كان رفض أبي حيان لقول الزجاجي بأنَّ (أمس) مبني على الفتح، فيكون معربًا إعراب ما لا ينصرف، والممنوع من الصرف يجر بالفتحة، و(أمس) هنا مجرور بـ(مذ) ولكن جاءت حركته الفتح، ويبدو أنَّه كان آخذا بلغة طائفة من بني تميم الذين يعربونه إعراب ما لا ينصرف مطلقًا.

ورأى القرطبي أنَّ نصب (أمسا) في الشاهد المرفوض من قبل أبي حيان، هو لضرورة اضطر إليها قائله فنصب[37]، ولا يؤخذ بالضرورة غالبًا.

وبشكل عام فإن غير اللغتين لبني تميم والحجازيين قليل، فذكرت اللغات ولكن لم تذكر أسماء القبائل التي تحدثت بها، وقد ذكر سيبويه في (أمس) هاتين اللغتين فقط بقوله: ((واعلم أنَّ بني تميم يقولون: (ذهبَ أمسُ بما فيه)، و(ما رأيته مذ أمسُ)، فلا يصرفون في الرفع لأنَّهم عدلوه عن الأصل الذي هو عليه في الكلام لا عما ينبغي له أن يكون عليه في القياس، ألا ترى أنَّ أهل الحجاز يكسرونه في كلِّ الواضع وبنو تميم يكسرونه في أكثر المواضع في النصب والجر، فلَّما عدلوه عن أصله في الكلام ومجراه تركوا صرف (...) وقد فتح قوم أمس في مذ لما رفعوا وكانت في الجر هي التي ترفع، شبهوها بها))[38].

وغير هاتين اللغتين من اللغات ضعيف، فأكثر الوارد عن أمس فيهما، وهناك من جوّزَ اللغتين معًا، كالحلبي (ت756هـ) في تفسيره لقوله سبحانه وتعالى: ﴿ئيۀ ہ ہ ہ ہھئى [القصص: 18]، أنَّ كلمة (أمس) معربة، ولإعرابها علتان: هما دخول الألف واللام، أو الإضافة عليها، و هنا دخلت الألف واللام فأُعربت لذلك، فإذا نُزِعا منها إما أن يكون مبنيًّا وهي لغة الحجازيين، وإما أن يكون معربًا ممنوعا من الصرف وهي لغة تميم، وقد ورد بناؤه مع (أل) ولكن بالنزر القليل[39] كقول الشاعر[40]:

وإنِّي وَقَفتُ اليَومَ وَالأَمسِ قَبلَهُ إلى الشَّمسِ حَتَّى كَادَتِ الشَّمسُ تَغرُبُ.

أما الحريري (ت516هـ)، فقد أورد فيها ثلاث لغات فقط، فذكر لغة الحجاز، ثم لغة جمهور تميم وهي الإعراب إعراب الممنوع من الصرف، إلّا في حالة الرفع، ويكسرونه في حالتي الجر والنصب، وأخيرًا، إطلاق إعرابه إعراب ما لا ينصرف، مستشهدين بالبيت الذي رفضه أبو حيان، أما إذا أريد بـ**(أمس)** الظرفية، أو أضيفت أو نكّرت كانت معربةً بإجماع النحويين[41]، وأورد ذلك أيضًا أبو البركات الأنباري(ت577هـ) وذكرها ابن دريد بقوله:((أمسا لغة))[42]. ولم يعين اللغة.

وقد وردت هذه اللغات عند كثيرين واختلفت في تعدادها كثرة وقلة، ولكنها لا تخرج عن اللغات الخمس الذي ذكرها أبو حيان، فقد أحصاها إحصاءً تامًّا، ومن الذين ذكروا لغات (أمس): ابن مالك (ت672هـ)، وابن منظور (ت711هـ)، وابن هشام (ت762هـ)، والأشموني (ت900هـ)، والسيوطي(ت911هـ) الذي ذكر عن الزجاج أن بعض العرب نونه وهو مبني على الكسر تشبيها له بغاق من الأصوات وغيرها[43].

وممَّا تقدم فإنَّ الزجاجي قد خرق إجماع النحاة جميعًا وليس لما ذكره اصل في إحدى لهجات العرب، ويبدو ممَّا تقدم أن رأي الزجاجي لم يكن من الصحة بمكان، والرأي الراجح عندي هو رأي أبي حيان، فهو وراد على لغة طائفة من بني تميم التي أجمع النحاة على ورودها عندهم.

المبحث الثاني : الشاهد الشعري النحوي المرفوض في الأفعال

_ حذف (ذا) من الفعل (حبذا).

الفعل (حبَّذا) تركيب لغوي جامد أُلزِم منع التصرُّف ، وصيغته هذه صيغة ثابتة مع المفرد المذكَّر والمؤنث والمثنى والجمع ، ويستعمل للدلالة على استحسان المرء أمرًا معينًا[44]، وأصله من الفعل (حببَ) اي صار حبيبًا ، يقول ابن جني : ((وحقيقة الفعل أنَّ الأصل فيها (حبُبَ) كـ(كَرُمَ) فأسكنت الباء وأُدغمت في الثانية)).[45] فيقولون (حبذا الأمر) أي أن هذا الأمر صار حبيبًا[46]، وهو يشبه الفعل الجامد (نِعْمَ) في معناه فكلاهما يستعمل للمدح[47] ،قال ابن مالك[48] :

وَمِثْلُ نِعْمَ حَبَّذَا الْفَاعِلُ ذَا وَإِنْ تَرِدْ ذَمًّا فَقُلْ لَا حَبَّذَا.

وفي هذا تشابه الفعلان ، ويختلفان في أنَّ (حبَّذا) لا يكون فاعلها إلَّا اسم الإشارة (ذا) الذي يأتي لا يتغير مع المفرد والجمع والمذكر والمؤنث بعكس (نعم) التي لايشترط في فاعلها ذلك بل يكون على أنواع ثلاثة[49]، وافترق النحاة على مذاهب عدة في(حبذا) اسم هي أم فعل :

المذهب الأول : وهو مذهب الخليل (ت170هـ) وذهب إلى أنَّ (حبَّ) فعل فاعله (ذا) ، والجملة الفعلية هذه تكون خبرًا مقدما يليها المبتدأ المتأخِّر ، فإن قلنا (حبَّذا زيدٌ) فـ(زيد) هو المبتدأ و(حبَّذا) الخبر المتقدم ، وقال بعض النحويين إنَّ من ذهب إلى غير هذا المذهب فقد أخطأ[50] ، ورأى الخليل أنّ (حبَّذا) هي كالواحد مثل(لولا) ، فلفظها مع المذكر والمؤنث واحد فتقول (حبَّذا) لكليهما ولاتقول (حبَّذه) للمؤنث[51]، وتابع الخليل في هذا سيبويه ، وآخرون.

المذهب الثاني : (حبَّذا) اسم مرفوع وعامل الرفع فيه هو الابتداء ، أو الخبرية[52]، وإلى هذا ذهب المبرِّد[53]، وابن السراج[54]، وقد لا يصح ما ذهبا إليه ، فهما يقرَّان بفعلة (حبَّ) وفاعلية اسم الاشارة (ذا) قبل أن يكونا على هذا التركيب ، وبعد تركيبهما لم يتغيرا لفظا ولا معنى[55]، وأيد هذا المذهب السيرافي[56] وآخرون ، وذهب أصحاب هذ المذهب إلى أنَّ الاسم أشرف من الفعل ، وأقوى ، فبه يستقبل الكلام[57].

المذهب الثالث: (حبَّذا) فعل ، والفاعل هو الاسم الذي وقع بعده ، وأبرز من ذهب إلى ذلك الأخفش[58] ، وآخرون .

وذهب بعضهم إلى جواز حذف اسم الإشارة من(حبَّذا) فتكون(حبَّ) وفي حال وقع غير(ذا) اسم بعد الفعل جاز في حاء الفعل (حبَّ) الوجهان :

الضم والفتح[59]، واستدلَّ اصحاب هذا المذهب بقول الأخطل[60]:

فَقُلْتُ اقْتُلُوْهَا عَنْكُمُ بِمِزَاجِهَا وَحُبَّ بِهَا مَقْتُوْلَةً حِيْنَ تُقْتَلُ.

فجاء الفعل(حُبَّ) مضموم الحاء وأمَّا مفتوح الحاء فهو نحوقول عبد الله بن رواحةالأنصاري[61]:

بِاسْمِ الْإِلَهِ، وَبِهِ بَدِيْنَا وَلَوْ عَبَدْنَا غَيْرَهُ شَقِينَا

فَحَبَّذَا رَبًّا وَحَبَّ دِيْنَا.

والشاهد في هذا البيت (حَبَّ دِيْنَا) فالذين استشهدوا بهذا البيت على حذف اسم الاشارة من الفعل قالوا أنَّه قد عوِّضَ عنه بالتمييز (دينا)[62]، بمعنى أنَّهم أرادوا حذف الفاعل الذي هو اسم الاشارة .

وقد رفض أبو حيَّان استشهاد ابن مالك بهذا البيت بقوله : ((وأما قوله (وحب دينا) فلا حجة فيه على حذف ذا لأن لـ(حب) استعمالين: **أحدهما:** أن تليها (ذا) ، وتضمن المبالغة في المدح ، **والثاني:** ألا تليها (ذا) ، وتكون مما بني على فعل، وأجري مجرى نعم وبئس، ويتخرج (وحب دينا)على أن تكون (حب) استعملت هذا الاستعمال الثاني، فيكون في حب ضمير يفسره

قوله **(دينا)** ويكون قد حذف المخصوص)).[63] وجعل أبو حيان تقدير المخصوص المحذوف ((**(وحب دينا دينا)**، كما أنك تقول لمن ذكر زيدا: نعم رجلا، تريد: نعم رجلا زيد، فيكون مثل قول الشاعر:

وَزَادَهُ كَلَفًا بِالْحُبِّ أَنْ مَنَعَتْ وَحُبَّ شَيْئًا إِلَى الإِنْسَانِ مَا مُنِعَا.

وإذا احتمل أن يكون من باب نعم وبئس لم يكن في قوله **(وحب دينا)** دليل على جواز حذف (ذا))).[64]

يرى أبو حيَّان أنَّ ورود (ذا) مع (حبَّ) تأتي للمبالغة في المدح وليس للمدح وحده ، ولكنها في حال تجرُّدِها من (ذا) فإنَّها تجري مجرى الفعل (نعم) للمدح ، واستعمالها لا يخرج عن هذين الوجهين ، وعندما كان الفعل (حبَّ) كـ(نعمَ) فلا وجه للاحتجاج بهذا البيت على حذف (ذا) منه ، واعترض أبو حيان على تقدير المحذوف في البيت ، فقد قدَّرَ ابن مالك المحذوف ، فكان البيت بعد التقدير : (**وحبَّذا دينا)** فرفض ابو حيان هذا بقوله : ((وتقديره (وحبذا دينا) فإن القواعد تأبى ذلك لأنه إن كان فاعلا فلا يجوز حذفه، وإن كان جزءا من المركب الذي حكم عليه بأنه اسم كله أو الذي حكم عليه أنه فعل كله فلا يجوز حذفه؛ لأنه حالة التركيب صار جزءا من أجزاء الاسم أو أجزاء الفعل، فكما لا يصح حذف الاسم ولا بعض الفعل كذلك لا يصح في حبَّذا)).[65]

عرض أبو حيان الاستشهاد بهذا البيت على المذاهب الأخرى في (حبذا) ويبدو أنَّها قد رفضته جميعا ، فأما المذهب القائل بأنَّ اسم الإشارة هو الفاعل ، فلا يجيز حذفها لأنَه لا يجوز حذف الفاعل ، وأمَّا المذهب الذي حكم عليه بأنَّه اسم جميعا ، فلا يجوز حذف جزء من الاسم والمذهب الذي حكم عليه بأنَّه فعل فلا يجوز فيه كذلك حذف جزء من الفعل .

والرأي الراجح عندي هو ما ذهب إليه أبو حيان من رفض استشهاد ابن مالك بهذا البيت ، لقوة الأدلَّة التي أيَّدت رأيه ، وموافقة رفضه هذا لأغلب مذاهب النحويين .

_ حذف أحد مفعولي (ظنَّ) اقتصارًا.

يكاد النحويون يجمعون على أنَّ (ظنَّ) وأخواتها أفعال تامة تنصب مفعولين ، أصلهما مبتدأ وخبر ، ولا يجوز حذف أحد المفعولين إلَّا إذا دل عليه دليل[66]، وفي الحذف مذاهب :

المذهب الأوَّل : مذهب البصريين الذين رفضوا الحذف بدون دليل وهو حذف الاقتصار؛ لأنه نقض لجميع باب (ظنَّ) ، والحذف يجوز فقط في حال دلَّ عليه دليل وهو ما يسمى بحذف الاختصار[67] ؛ لأنَّ المحذوف بدليل يدل عليه كالمذكور ، ومع أنَّ البصريين أجازوا الحذف لدليل ولكنه عزيز جدًا لديهم مع جوازه[68]، وهذا الحذف الذي يتحدثون عنه إنَّما هو حذف الأول ولكن الثاني لا يجوز حذفه[69] .

ويبدو أنَّ ابن مالك قد وافق البصريين في قبوله الحذف اختصارًا ورفض الحذف اقتصارًا ، فقد قال[70]:

وَلَا تُجِزْ هُنَا بِلَا دَلِيْلِ سُقُوْطَ مَفْعُوْلَيْنِ أَوْ مَفْعُوْلِ.

فحذف المعلوم جائز ، كقولك : (مَنْ ظَنَنْتَه قائِمًا؟) ، فالجواب : (ظننتُ زَيْدًا) ، فحذف (قائمًا) لم بنقض الباب[71] .

ومما استدل به البصريون على صحة مذهبهم قوله تعالى : ﴿ **وَلَا يَحْسَبَنَّ الذِيْنَ يَبْخَلُونَ بِمَا آتَاهُمُ اللهُ مِنْ فَضْلِهِ هُو خَيرًا لَهُمْ** ﴾ [آل عمران : 180] والأصل أن تكون الجملة : **(بخلهم خيرًا لهم)**[72]، فكان المفعول الأول محذوفا لدلالة الثاني عليه ، وقيل أنَّ الحذف قد يكون للضرورة[73] أضافة لدلالة الثاني عليه[74] نحو قول عنترة بن شداد[75]:

ولقد نَزَلْتِ فَلَا تَظُنِّي غيرَهُ مِنِّي بِمَنْزِلَةِ المحبِّ المُكْرِمِ.

ف**(غيره)** هو المفعول الأول وتقدير المفعول الثاني : **(واقعًا)** ، أي : **(فلا تظني غيره واقعًا)** ، وإنَّما كان حذف احد المفعولين عزيزًا عند البصريين لأنَّ: المخبر سيبقى دون مخبر عنه[76]، وقياسًا على الأفعال التي يجوز حذف مفعولها ، كالفعل **(علم)** في قوله تعالى : ﴿ **هَلْ يَسْتَوِي الَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَالَّذِينَ لا يَعْلَمُونَ** ﴾[الزمر :9] ، وغيره من الافعال ، كقوله تعالى:﴿ **كُلُوا وَاشْرَبُوا وَلا تُسْرِفُوا** ﴾ [الأعراف :31] [77]، فحذف مفعول الفعل (يعلمون) ، في الآية الأولى ، ومفعول الأفعال الثلاثة جميعًا في الآية الثانية.

المذهب الثاني : هو مذهب الكوفيين الذين أجازوا حذف الاقتصار حتى وإن لم يدل عليه دليل، فعلى رأيهم يجوز قولك:**(ظننتُ قائِمًا الزيْدانِ)**، بنصب مفعول واحد اقتصارًا عليه، واستشهد الكوفيون على هذا بقول ذي الرمّة[78]:

أظنَّ ابنَ طُرثُوثٍ عُتَيْبَةُ ذَاهِبًا بِعَادِيَتِي تِكذابُهُ وجَعائِلُه.

إنَّ (ظنَّ) عملت في مفعول واحد ، فنصبت اسم الفاعل (ذاهبًا) ، وفاعل اسم الفاعل الذي ابتدئ به سد مسد الخبر للابتداء ، وعوض به عن المفعول الثاني ، فعمل الفعل (ظننت) في جملة واحدة [79]، وهذا نظير قولهم :(ظنَّ زيدٌ قائمًا أبوهُ) ، فـ(أبوه) هو خبر الابتداء وهو القيام وهو ساد مسد المفعول الثاني ، والمفعول الأول هو اسم الفاعل (قائمًا) ، وربَّما جاز حذف أحد المفعولين إذا كان المفعولان وفعلهما في المعنى شيئًا واحدًا[80] كقولهم:**(هل ظننت زيدًا قائمًا؟)** فتجيب : **ظننتُ**، وعلَّق العكبري على رأي الكوفيين بأنه : ((شاذٌّ لَايعرّج عَلَيْهِ)).[81]

المذهب الثالث :هو مذهب ابن ملكون[82] الذي رفض نوعي الحذف ، حذف الاختصار ، وحذف الاقتصار ، ويبدو أنَّ ابن ملكون لم يتبنَّ أيًّا من المذهبين ، بل رفض بشكل قاطع أن أن يحذف أحد مفعولي (الظن) [83]، وقد رفض استشهاد الكوفيين بقول الشاعر (أظن ابن طرثوث (...))، الذي استدلوا به على جواز الحذف اقتصارًا ، فقال : ((ولا حجة فيه لاحتمال أن يريد قائله: **(أظن ابن طرثوث عتيبة شخصه ذاهبا)**، فحذف المفعول الأول للعلم به)).[84] أي دلَّ عليه دليل ، فقدَّرَ المفعول الأول وهو **(شخصه)** الذي قد حذف لدلالة المفعول الثاني عليه ، أقول: إنَّه لو ذكر المفعول الأول _ أقصد في هذا البيت _ لاختل الوزن في البيت الشعري ، مما اضطر الشاعر إلى حذفه وذهب ابن كيسان إلى أنه يمكن نصب **(جعائله)** لتكون هي المفعول الثاني إذا كانت القافية مرفوعة.[85]

تخلص الباحثة مما تقدم إلى أن الأدلة من فريق إلى آخر تختلف من حيث قوتها في إثبات ما ذهب إليه ذلك الفريق ، والرأي الراجح عندي هو رأي البصريين ، للأدله الآتية:

أولًا : إن مذهب الكوفيين يخالف ما وضع عليه القياس ، وينقض قاعدة باب أفعال الظن جميعًا .

ثانيًا : إنّه لا يحذف أحد مفعولي (ظنَّ) لأنه نقض لجميع باب (ظنَّ) ، فالأصل في هذا الباب أن ينصب مفعولين .

ثالثًا: أنه إن حذف فإنَّه يجب أن يدل عليه دليل أو للعلم به وهذا نادر عزيز[86]، إذ وضعوا لهذه الحالة تفسيرًا .

رابعًا : إن رأي ابن ملكون قد لا يكون مختلفًا اختلافًا كبيرًا عن رأي البصريين ، فالبصريون أجازوا الحذف بشكل قليل جدًا ونادر، حتى إن بعض المصادر قد ذكرت أن البصريين لم يجيزوا الحذف أصلًا ، ولذا فقد يكون رأي ابن ملكون مندرج تحت المذهب البصري .

المبحث الثالث: الشاهد الشعري النحوي المرفوض في الحروف

ـزيادة (لام) الابتداء في خبر (لكنَّ).

من الحروف المشبهات بالفعل (لكن) وهي تفيد الاستدراك وغيره من المعاني الأخرى، وقد اختُلِفَ فيها أمركَّبةٌ هي أم بسيطة ، فذهب البصريون إلى إنَّها بسيطة[87]، وقال الكوفيون بأنَّها مركَّبة من (لا) و(إنَّ) والكاف الزائدة لا التي أريد بها التشبيه[88]، وقد تدخل اللام على خبرها ، ولم يتفق النحاة على مذهب واحد في جواز دخول اللام على خبر (لكنَّ) وهذا هو موضع الخلاف في هذه المسألة.

(لام) الابتداء لها صدر الكلام ، وهي تلحق الخبر[89] واشترط النحاة للحاقها بالخبر أن يكون الخبر متأخرًا عن الاسم ، مثبتًا ، متصرِّفًا[90] ، ولايكون في جملة شرطية ، واللام هذه تأتي للتوكيد ، ولا تجتمع مع حرف توكيد آخر ولكراهة اجتماع حرفين معًا للغرض ذاته فقد تزحلقت إلى الخبر[91] ، فكانت (لام) التوكيد المزحلقة ، واختلف النحاة في دخولها على الخبر مذهبين :

مذهب الكوفيين: أجاز الكوفيون دخول اللام على خبر (لكن) كما جاز في(إنَّ)[92] ويبدو أنَّ هذا من طرد الباب على وتيرة واحدة ، فجاز في (لكن) ما جاز في (إنَّ) لأنَّ كليهما من باب واحد ، على الرغم من وجود مفارقات عديدة بينهما [93] ، واستدل الكوفيون في إثبات هذا بالسماع نحو بقول الشاعر[94]:

يَلُومُونَني في حُبِّ لَيلى عَوَاذِلي ولكنَّنِي مِن حُبِّها لَعَمِيدُ.

وموطن الشاهد في البيت هو قوله : (ولكنَّنِي مِن حُبِّها لَعَمِيدُ) ، فدخلت اللام على (عميد) وهي خبر لـ(لكن)[95] ، وهذا غير جائز فهي تتضمن معنى الاستدراك بعد معنى النفي[96]، وقيل أنَّه إنَّما جاز دخولها على خبر(لكنَّ) ، لأنَّ أصلها : (ولكن إنَّني) وليس (لكن) التي للاستدراك[97] ، وكانت هذه هي علة استنادهم إلى القياس ، حيث زعموا أن (لكن) في الأصل هي (إنَّ) وقد زِيدت عليها (لا) و(الكاف) فصارتا معًا حرفًا واحدًا لكثرة الاستعمال ، وبما أن اللام المزحلقة تدخل على خبر (إنّ) فتفيد التوكيد ، فإنها يجب أن تدخل على خبر (لكنَّ) قياسًا عليها ، فمن ذهب إلى تركيب (لكنَّ) استشهد بالبيت المذكور آنفًا[98].

مذهب البصريين : منع البصريون دخول (اللام) على خبر (لكنَّ) مطلقًا[99] ، فهذه اللام لا تخلو أن تكون إحدى اثنتين : إمَّا لام توكيدٍ ، وإمَّا لام قسم ، فأما لام التوكيد ، فهي تدخل على خبر (إنَّ) لاتفاقهما في معنى التوكيد ، وهذا لا يتناسب مع (لكنَّ) التي لا تأتي لذلك ، وأمَّا لام القسم فهي حسنة مع (إنَّ) لأنها تأتي في جواب القسم و(لا) كذلك ، و (لكنَّ) لا تشبهها في هذا فهي لا

تأتي في جواب القسم[100] ، وعليه فقد منعوا الاستشهاد بهذا البيت لأسباب ، هي: **أوَّلًا:** إنَّ هذا البيت لم ينقل عن راوية ثبت ، **ثانيًا:** إنَّ هذا البيت مجهول القائل ، وصدره غير متواتر في النقل ، فالأغلب الأعم من العلماء ذكروا عجز البيت دون صدره لعدم تأكيد رواية صدر البيت[101] ، فالبيت هذا ((لا يعرف له قائلٌ ولا تتمَّةٌ ولا نظير)).[102]

وقد ردَّ البصريون على الكوفيين بأن الشاهد هذا شاذٌّ ونادرٌ لا يُقاس عليه ، فإنه لو كان استعمالًا صحيحًا، لوجِدَت له نظائر كثيرة في كلام العرب ، وهذا لم يحدث ، مما يدل على أنه حالة فردية لا يمكن تعميمها ، وردُّوا عليهم احتجاجهم بالقياس من ناحية الاختلاف المعنوي فاللام المزحلقة إنما تدخل على خبر(إنَّ) لاتفاقهما في المعنى وهو (التوكيد)، بينما (لكنَّ) تفيد الاستدراك ، وهذا المعنى يختلف تمامًا عن التوكيد ، وكذلك نفى البصريون فكرة أن (لكنّ) حرفٌ مركبٌ ، وعدُّوها حرفًا بسيطًا[103] ، فَضلًا عن إنَّ بعضهم قد عدَّها ضرورة في الشعر ((وَإِنَّمَا تَقَرَّرَ هَذَا الْكَلَامُ إِذَا بَيَّنَّا أَنَّ الْمُبْتَدَأَ إِذَا لَمْ يَدْخُلْ عَلَيْهِ إِنْ وَجَبَ إِدْخَالُ اللَّامِ عَلَيْهِ لَا عَلَى الْخَبَرِ وَتَحْقِيقُهُ أَنَّ اللَّامَ تُفِيدُ تَأْكِيدَ مَوْصُوفِيَّةِ الْمُبْتَدَأِ بِالْخَبَرِ وَاللَّامُ تَدُلُّ عَلَى حَالَةٍ مِنْ حَالَاتِ الْمُبْتَدَأِ وَصِفَةٍ مِنْ صِفَاتِهِ فَوَجَبَ دُخُولُهَا عَلَى الْمُبْتَدَأِ لِأَنَّ الْعِلَّةَ الْمُوجِبَةَ لِحُكْمٍ فِي مَحَلٍّ لَا بُدَّ وَأَنْ تَكُونَ مُخْتَصَّةً بِذَلِكَ الْمَحَلِّ)).[104] ولا يجوز دخولها على محل آخر .

وقد رفض أبو حيان ما أورده ابن مالك وابن عصفور من بقاء معنى الابتداء عند دخول اللام على خبر (لكنَّ) والاستشهاد على هذا بالشاهد (ولكنني من حبها لعميد) بقوله : ((ولا حجة لهم في ذلك ، أما الأول فلأن اللام لم تدخل بعد (إن) لبقاء معنى الابتداء فحسب ، بل لأنها مثلها في التوكيد ، و(لكن) بخلاف ذلك ، ولأن معنى الابتداء مع (لكن) لم يبق، فإنه مفتقر إلى كلام قبله ، فأشبهت (أن) المفتوحة المجمع على امتناع دخول اللام بعدها ، واللام تقطع عن كل سابق ، حتى إنَّها تعلق الأفعال القوية ، فلا حجة فيه لشذوذه إذ لا يعلم له تتمة ولا قائل ولا راو عدل يقول : سمعته ممن يوثق بعربيته ، والاستدلال بما هو هكذا في غاية الضعف ، ولو صح إسناده إلى من يوثق بعربيته لوجه بجعل أصله : ولكن إنني، ثم حذفت همزة (إن) ونون (لكن) ، وجيء باللام في الخبر لأنه خبر(إن) ، أو حمل على ان لامه زائدة)).[105]

كان رفض أبي حيَّان لهذا البيت لأنه : مجهول القائل ، ولعدم ورود مثل هذا البيت في العربية فهو شاهد شاذ ، ولم تدخل (لا) لبقاء معنى الابتداء فهي لم يبق لها معنى الابتداء هنا ، فإنَّ (لكن) تحتاج إلى كلام قبلها وتفتقر إليه وهي ليست مثل (إنَّ) فهي ليست للتوكيد وإنَّما للاستدراك ، و يرى أن هذا البيت ، وغيره من الشواهد المماثلة ، لا يصحّ أن يُعتمد عليه في بناء قاعدةٍ نحويةٍ عامةٍ ، وقد عبّر عن موقفه هذا بعبارةٍ قاطعةٍ بأنه ينبغي أن يحمل ذلك على زيادة اللام ، ولا يقاس على ما ورد من ذلك ، مما يدل على أن أبا حيان يرى أن هذا الاستعمال شاذٌ ونادر، ولا يمكن أن تبنى القواعد إلا على الأصول المطّردة لا على الاستثناءات النادرة ، كما أنَّ بعضهم قد خرَّج هذا البيت للضرورة .

مما تقدَّم ، يُمكن القول بأنَّ رأي البصريين هو الأقوى والأكثر اتساقًا مع أصول اللغة العربية وقواعدها ، فالاستدلال باللام المزحلقة على خبر (لكنَّ) ضعيف ، وذلك لعدة أسباب:

أولًا: اختلاف (لكنَّ) عن (إنّ) في المعنى والعمل فلا يمكن قياسها عليها وإن كان الحرفان من الباب ذاته ، ثانيًا : رفض التركيب الذي اعتمد عليه الكوفيون لذا ، يُعدّ دخول (لام) التوكيد على خبر (لكنَّ) استعمالًا نادرًا وغير قياسي ، ولا يمكن عدُّه من القواعد النحوية المعتبرة ، ثالثًا: احتمال كونه ضرورة ، وما دخله الاحتمال سقط به الاستدلال ، فضلًا عن إنَّ هذا لم يرد في القرآن الكريم ولا في كلام العرب ، وإن ورد في كلامهم فإنَّه يؤوَّل بالضرورة[106].

– (رُبَّ) بين الإسمية والحرفية.

ورد في **(رُبَّ)** خلاف من حيث حرفيته وإسميَّته مذهبان:

المذهب الأول: وهو مذهب البصريين الذين ذهبوا إلى أنَّ **(رُبَّ)** حرف، واستدلُّوا على ذلك بأنَّه لا يقبل علامات الأسماء من التنوين و**(أل)** وغيرها، فامتنعت عنه علامات الاسم[107]، وهي ليست مثل **(كم)**؛ لأنَّ **(كم)** ((يدخل عليها حرف الجر ولا يدخل على **(ربَّ)**، تقول: (بكم رجل مررتَ ؟)))[108]. فضلًا عن أنَّ ما بعد **(رُبَّ)** يأتي مجرورًا لا مضافًا[109]، وتوصل معنى الفعل إلى ما بعدها، نحو قولك: **(رُبَّ رجلٍ عالمٍ أدركت)** فنقل معنى الإدراك إلى الرَّجل[110]، وكذلك لا يجوز الإخبار عنها كـ**(كم)**؛ لأنَّ: **(((كم)** اسم و**(ربَّ)** غير اسم فلا يجوز أنْ تقول: **(ربَّ رجلٌ لك)))[111]**. وليس **لـ(ربَّ)** معنى في ذاتها لكي يخبر عنها.

المذهب الثاني: وهو مذهب الكوفيين الذين ذهبوا إلى إسميَّتها، وقالوا أنَّ **(رُبِّ)** مثل **(كم)** الخبرية التي ثبتت إسميتها، – ويبدو إنَّ الذين ذهبوا إلى إسميتها هم الذين قالوا بأنَّها للتكثير؛ لأنَّ **(كم)** للتكثير – لما يأتي: إنَّها تقع في صدارة الكلام ولهذا ليس من صفات حروف الجر التي تقع في وسط الكلام حيث إنَّها تربط بين شيئين[112]، ومن غير الجائز الإخبار عنها[113]، ولا يظهر الفعل الذي تتعلق به كباقي حروف الجر الأخرى[114]، فضلًا عن إنَّها تدخل على النكرات لا على المعارف كباقي حروف الجر[115]، واعترضوا على البصريين قولهم بأن **(رُبَّ)** لا تمتنع عنها خواص الأسماء فهي تضاف، نحو قولهم **(رُبَّ**

رجلٍ)، والإضافة من خواص الأسماء، وما يهمنا من هذا هو أنَّ **(رُبَّ)** قد تأتي اسمًا، فقد أجاز ذلك بعضهم ورفضه آخرون، وهذا هو موضع الخلاف وفيما يأتي تفصيل القول فيه.

استدل الكوفيون على أسيمتها بأنه يجوز الإخبار عنها مستشهدين بقول الشاعر[116]:

إنْ يَقْتُلُوْكَ فَإِنَّ قَتْلَكَ لَمْ يَكُنْ عَارًا عَلَيْكَ، وَرُبَّ قَتْلٍ عَارُ.

فزعموا أن **(رُبّ)** مبتدأ و**(عار)** خبر، والصحيح أنَّ **(عَار)** خبر لمَحْذُوف وَالْجُمْلَة صفة للمجرور أَو خبر للمجرور إِذْ **(هُوَ)** فِي مَوضِع مُبْتَدأ[117]، ورفض أبو حيَّان هذا بقوله: ((وأما ما استدلوا به على إسميتها فلا حجة فيه؛ لأن الرواية المشهورة هي: (وبعض قتل عار)، ولئن صحت تلك الرواية **فـ(عار)** خبر مبتدأ محذوف، تقديره: هو **(عار)**، والجملة في موضع الصفة لقتل، أي: **(ورب قتل هو عار أوقعته بهم)))**[118].

وقد رفض أبو حيَّان كون هذا الشاهد دليلًا على مجيء **(ربَّ)** اسمًا واستند في رفضه إلى أمرين اثنين، الأول هو السماع وهو اختلاف الرواية، إذ لا يمكن البت بإسميَّة **(ربَّ)** على رواية هذا البيت فالأكثر منها والأثبت **(بعض قتل)**، وليس **(ربَّ قتلٍ)** والثَّاني هو الصنعة النحوية، إذ إنَّ **(عار)** خبر لمبتدأ محذوف وتقديره يكون: **(وربَّ قتل هو عار)** وعلى هذه الرواية يكون **(هو)** هو المبتدأ المحذوف.

ومما يتعلق بهذا البحث هو معنى **(ربَّ)**، الذي اختلف فيه النُّحاة إذ لا يعدُّ مقتصرًا على التكثير، وافترقت أقوال النُّحاة في **(ربَّ)** على أربعة مذاهب:

أوَّلًا: أنها تأتي للتقليل دائمًا، وهو على نوعين: تقليل محقق، وتقليل النظير[119]، فأمَّ التقليل المحقق معلوم وتقليل النظير يعني أنَّ صفةً عنده كثرت وعند نظيره قلَّت، وذهب إلى هذا أكثر النحويين من كلا البلدين[120].

ثانيًا: أنها تأتي للتكثير في الغالب، وذهب إلى هذا صاحب العين – ذكروا فقط صاحب العين ولم يُذكَر في أي كتاب أنَّ صاحب العين هذا هو الخليل ولم أعثر على مصدر يصرّح باسم صاحب العين – وابن درستويه (ت377هـ)[121].

ثالثًا: أنَّها تجيء لكلا المعنيين معًا، التقليل والتكثير، وقيل أنَّ هذا هو مذهب ابن الباذش[122]، وهذا المذهب لابن مالك ورأى بأنَّ لـ**(رُبَّ)** الصدارة في الكلام، وهي مختصة بالنكرة[123].

رابعًا: لا تفيد أيًّا من المعنيين، إنَّما هي للإثبات، وذهب إلى هذا أبو حيان[124].

وترجِّح الباحثة رأي النحاة البصريين، فلا يمكن أنْ يكون **(ربَّ)** اسمًا للأسباب الآتية:

الأول: تنطبق عليه صفات حروف الجر، فهو لا يستقيم في المعنى لوحده بل يأتي لمعنى في غيره، والاسم يأتي لمعنى في نفسه لا في غيره ولا يحتاج إلى الجملة ليتَّضح معناه.

الثَّاني: لا يمكن دخول علامات الأسماء على **(ربَّ)**.

الثالث: لا يمكن قياس **(ربَّ)** على **(كم)** لدلالتهما على معنى التكثير فقط، فالفارق بينهما واضح.

الرَّابع: إنَّ الشاهد الشعري الذي استدلُّوا به على صحة مذهبهم لا يمكن الأخذ به فروايته ضعيفة، ورواية **(بعض قتل)** هي الأقوى بإجماع النُّحاة، والأخذ بالرواية الأقوى والأشهر أولى من الأخذ بالرواية الأقل والأضعف، ولو سلَّمنا بأنَّ رواية **(ربَّ قتلٍ)** هي الأقوى والأشهر، فإنَّ الأدلة التي تدلُّ على الحرفية أقوى من الأخذ بشاهد شعري واحد يمكن تقدير محذوف فيه، وهذا المقدَّر المحذوف ينقض اسميَّة **(ربَّ)**.

نتائج البحث:

ـ لم يرد عن النحاة ذكرهم لقائل شاهد شعري(مجهول القائل) أو (لا يعرف القائل) لمعرفتهم على الأغلب بنسبة الشاهد فقد لا يكون القائل مجهولاً ، إنَّما نجهله نحن لبعد الفترة الزمنية فعدم ذكر اسم الشاعر من قبل لالنحوي لا بعد انه مجهو لالقائل

ـلا تعد الضرورة الشعرية مسوِّغًا للاستشهاد بالشاهد الشعري على صحة قاعدة معينة فاللشعر أحكام تقيد الشاعر ودفعه ليرتكب هذه الضرورة مراعاة لتلك الأحكام وإلا فهي غير صحيحة .

ـ إنَّ تعدّد الروايات في البيت الواحد حجة دامغة لرفض البيت إنْ وجد شاهد آخر يدعم صحة هذه القاعدة ، وإن لم يوجد فإنَّ الأخذ بالأكثر أولى من الأخذ بالقليل .

ـ كان أبو حيَّان مؤيِّدًا للبصريين أيَّما تأييد ، وربَّما كان ينطبق عليه التعصب للمذهب النحوي ، فهو متعصِّب للمذهب البصري .

الهوامش

([1]) الأصول في النحو : 435/3 .

([2]) اختلف في نسبة هذا البيت ، فقد نسب هذا البيت إلى عمر بن أبي ربيعة ونسبه الأعلم إلى المزار الفقعسي ، وهو في : ينظر : الكتاب : 31/1 ، الخصائص : 1/ 258 ، ومغني اللبيب 403 ، وشرح ابن عقيل : 290/4 .

([3]) الكتاب : 115/3 .

([4]) ديوانه:290.

([5]) ينظر : الكتاب لسيبويه : 181/1 ، والمقتضب : 1/ 140 121 ، والأصول في النحو : 124/1 ، والخصائص :121/1 .

([6]) البيت لقائل مجهول، ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف: 253/1، وشرح الكافية الشافية: 1682/3، وتوضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك: 1330/3، شرح التصريح: 464/2، وهمع الهوامع: 256/3.

([7]) الإنصاف في مسائل الخلاف: 253/1، رقم المسألة (42).

([8]) ينظر : شرح ابن عقيل 68/1 ، الشاهد رقم (9) ، وشرح الأشموني : 65/1 ، الشاهد رقم (28) ، وشرح التصريح على التصريح أو التوضيح : 76/1 الشاهد رقم (35) .

([9]) ينظر: المقتضب 3 /37، والمفصل في صنعة الإعراب 1 /94.

([10]) ديوانه :290.

([11]) ينظر: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك : 304/2 الهامش رقم (4) ، شرح ابن عقيل : 294/2 الشاهد رقم (194) .

([12]) ينظر : الإنصاف في مسائل الخلاف: 2 /683,682.

([13]) البيت لربيعة بن مكدم الكناني . ينظر: شرح شواهد المغني: 860 .

([14]) البيت بلا نسبة في مغني اللبيب 2 /462

([15]) ينظر : شرح الأشموني 2 /55.

([16]) ينظر:علل النحو: 393/1 ، الإنصاف في مسائل الخلاف 2 / 683 و 684 .

([17]) الكتاب:204/1و205.

([18]) الخصائص 2 /386.

([19]) ينظر : شرح المفصل 2 /41 و42

([20]) التذييل و التكميل 9 / 263 .

([21]) ينظر : علل النحو 1 /393.

([22]) ينظر : حاشية الصبان 2 /99

([23]) ينظر : شرح ابن الناظم 254/1 ، و حاشية الصبان 2 /99

([24]) التذييل والتكميل 9 / 264.

([25]) ينظر: العباب الزاخر:60/1

([26]) ينظر: شرح الكافية الشافية: 1481/3، و إرشاد السالك إلى حل ألفية ابن مالك: 755/2. وشرح شذور الذهب: 128، شرح التصريح: 347/2.

([27]) ينظر: توضيح المقاصد والمسالك:1218/3، شرح الأشموني: 164/3.

([28]) ينظر: تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد: 1983/4.

([29]) البيت مجهول القائل في: شرح التصريح:226/2، والأشموني:268/3، وهمع الهوامع:209/1

([30]) ينظر: شرح جمل الزجاجي: 81/1.

([31]) ينظر: شرح التصريح: 348/2.

([32]) ينظر: رياض الأفهام في شرح عمدة الأحكام 608/3

([33]) ينظر: التذييل والتكميل: 20/8.

([34]) البيت بلا نسبة. ينظر: الكتاب: 248/3، ولسان العرب: 9/6، 10، وشرح المفصل: 106/4، 107.

([35]) ينظر: نتائج الفكر: 89، اللمحة في شرح الملحة: 910/2، وشرح الأشموني:165/3.

([36]) التذييل و التكميل: 21/8.

([37]) تفسير القرطبي: 295/13

([38]) الكتاب: 285/3.

([39]) ينظر: الدر المصون: 659/8.

([40]) البيت للشاعر نصيب بن رباح الأموي. الشواهد الشعرية في أمات الكتب العربية: 114/1.

([41]) ينظر: درة الغواص في أوهام الخواص: 228/1.

([42]) جمهرة اللغة لابن دريد: 863/2 .

([43]) شرح التسهيل لابن مالك: 223/2، وشرح الكافية الشافية: 154/5، لسان العرب: 9/6، وشرح شذور الذهب لابن هشام الأنصاري: 128/1، وشرح قطر الندى و بل الصدى: 71/1، وشرح الأشموني على ألفية ابن مالك: 164/3، وهمع الهوامع: 190/2.

([44]) ينظر: البغداديات: 2/ 94 ، واللمحة في شرح الملحة :415/1 ، وشرح التسهيل لابن مالك : 22/3 .

([45]) اللمع في العربية :142.

([46]) ينظر: المحكم والمحيط الاعظم لابن سيدة (باب الحاء والباء) 543/3.

([47]) ينظر:توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك: 928/2 ، وشرح ابن عقيل: 160/3 .

([48]) ألفية ابن مالك : 43.

([49]) ينظر: المقاصد الشافية : 4/ 554.

([50]) ينظر:اللمحة في شرح الملحة :415/1 ،وتمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد : /2589 .

([51]) ينظر: شرح ابن عقيل : 172/3 ، وشرح التصريح : 89/2 .

([52]) ينظر: تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد : 2589/5

([53]) ينظر: المقتضب : 145/2.

([54]) الأصول في النحو : 115/1.

([55]) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك : 22/3 ،

([56]) شرح كتاب سيبويه : 30/2 .

([57]) ينظر: شرح التصريح : 90/2 ،

([58]) شرح التصريح : 100/2 .

([59]) ينظر: شرح ابن الناظم : 340/1 ، وشرح الأشموني :296/2.

([60]) ديوانه: 263.

([61]) ديوانه : 170 .

([62]) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك : 28/3 .

([63]) التذييل والتكميل : 173/10 .

([64]) المصدر نفسه: 10 /173 .

([65]) المصدر نفسه : 10 / 173 .

([66]) ينظر : المسائل البصريات :438/1 ، والتذييل والتكميل 64/5، والمقاصد النحوية :872/2 .

([67]) ينظر : ضياء السالك إلى أوضح المسالك : 388/1 ،

([68]) ينظر: إعراب القرآن لابن سيدة : 176/3 ، والبحر المحيط في التفسير: 444/3 .

([69]) ينظر: البحر المحيط في التفسير: 444/3.

([70]) ألفية ابن مالك : 24 .

([71]) ينظر : شرح ألفية ابن مالك للعثيمين : 3/29.

([72]) ينظر: التذييل والتكميل :64/5.

([73]) ينظر: الدر المصون :413/2 .

([74]) ينظر: الدر المصون :456/5.

([75]) ديوانه : 118.

([76]) ينظر: الدر المصون :65/5.

([77]) ينظر: الجدول في اعراب القرآن : 390/4.

([78]) ديوانه: 559.

([79]) ينظر: المسائل البصريات :482/1 ، واللباب في علل البناء والاعراب 254/1 .

([80]) ينظر: الكليات :91/1.

([81]) اللباب في علل البناء و الاعراب :254/1 .

([82]) إبراهيم بن محمد بن مويه أبو ربيعة الأصبهاني النحوي، ولم يذكر عام وفاته .

([83]) ينظر: اعراب القرآن لابن سيده :176/3 ، وتوضيح المقاصد والمسالك إلى ألفية ابن مالك :567/1، مجلة المنار :754/22 ، دراسات لاسلوب القرآن الكريم : 323/9

([84]) التذييل و التكميل :64/5 .

([85]) ينظر: التذييل والتكميل :120/6.

([86]) ينظر: تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد :1315/3 .

([87]) ينظر: رصف المباني : 349 ، مغني اللبيب : 384

([88]) ينظر: مغني اللبيب : 384

([89]) ينظر: حاشية الصبان :411/1.

([90]) ينظر: الجنى الداني : 131، وحاشية الصبان: 411/1.

([91]) ينظر: توضيح المقاصد والمسالك إلى ألفية ابن مالك : 530/1.

([92]) ينظر: معانى القرآن للفراء :1/ 465، 466، والإنصاف:1/ 169 و 208 و 218.

([93]) ينظر: رصف المباني :349.

([94]) البيت بلا نسبة في سر صناعة الإعراب 1/ 380 ، والمفصل في صتعة الإعراب 862_ 64 ، والإنصاف في مسائل الخلاف : 1/ 209، والجنى الداني : 132.

([95]) ينظر: شرح ابن عقيل : 363/1 الشاهد رقم (99) ، تعليق الفرائد : 52/4 .

([96]) ينظر : اللامات للزجاجي: 176.

([97]) ينظر: المفصل في صنعة الإعراب : 392، رصف المباني :349.

([98]) ينظر: شرح الأشموني : 306/1 .

([99]) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف : 208 – 218، وشرح الرضي على الكافية : 4/ 381.

([100]) ينظر : الإنصاف في مسائل الخلاف : 173/1

([101]) ينظر: شرح الكافية الشافية : 492/1 الهامش رقم(7) .

([102]) مغني اللبيب : 385.

([103]) ينظر : الإنصاف في مسائل الخلاف :173/1 .

([104]) تفسير الرازي : 68/22.

([105]) التذييل والتكميل : 116/5.

([106]) ينظر: اللباب في علل البناء والإعراب: 217/1.

([107]) ينظر: والمقتضب: 57/3، والأصول في النحو: 416/1، وشرح التسهيل لابن مالك: 175/3، وشرح الرضي على الكافية: 295/4.

([108]) الأصول في النحو: 416/2.

([109]) ينظر: اللباب في علل البناء والإعراب: 363/1.

([110]) ينظر: ما له الصدارة في الكلام: 164.

([111]) الكتاب: 170/2.

([112]) ينظر: ائتلاف النصرة: 144.

([113]) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك: 175/3.

([114]) ينظر: واللباب في علل البناء والإعراب: 364/1.

([115]) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف: 319، رقم المسألة (57).

([116]) البيت بلا نسبة في: أمالي ابن الشجري: 46/3، والتذييل والتكميل: 278/11، والمساعد على تسهيل الفوائد: 284/2.

([117]) ينظر: المقتضب: 66/3، وشرح التسهيل لابن مالك: 175/3، والجنى الداني: 439/1، ومغني اللبيب: 179/1، وهمع الهوامع: 403/2.

([118]) التذييل والتكميل: 279/11.

([119]) ينظر: البرود الضافية والعقود الصافية: 1689/1.

([120]) ينظر: الأصول في النحو: 416/1، وشرح التسهيل لابن مالك: 178/3، وهمع الهوامع: 347/2.

([121]) ينظر: التذييل والتكميل: 286/11، مغنى اللبيب: 154/1، وهمع الهوامع: 347/2.

([122]) ينظر: التذييل والتكميل: 286/11.

([123]) ينظر: شرح التسهيل: 176/3 – 178، ومغني اللبيب: 54/1،

([124]) ينظر: ارتشاف الضرب: 1738/4.

المصادر والمراجع :

_ القرآن الكريم

_ الأصول في النحو لأبي بكر محمد بن السري بن سهل النحوي المعروف بابن السراج (المتوفى: 316هـ) تح : عبد الحسين الفتلي ، مؤسسة الرسالة ، لبنان _ بيروت

_ إعراب القرآن لابن سيده ، تح : د. زهير غازي زاهد ، عالم الكتب ط2 ، 1409 هـ / 1988

_ ألفية ابن مالك لمحمد بن عبد الله، ابن مالك الطائي الجياني، أبو عبد الله، جمال الدين (المتوفى: 672هـ) ، دار التعاون

_ الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين ، عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله الأنصاري، أبو البركات، كمال الدين الأنباري (المتوفى: 577هـ) ، المكتبة العصرية ط1 1424هـ- 2003م

_أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك لعبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله ابن يوسف، أبو محمد، جمال الدين، ابن هشام (المتوفى: 761هـ) ، تح : يوسف الشيخ محمد البقاعي ، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع ، ط1

_ البحر المحيط في التفسير ، أبو حيان محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان أثير الدين الأندلسي (المتوفى: 745هـ) ، ت صدقي محمد جميل ، دار الفكر – بيروت ، ط1 1420 هـ

_ البغداديات لأبي علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار بن محمد بن سليمان بن أبان الفارسي النحوي (377 هـ(

_توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك لأبي لمحمد بدر الدين حسن بن قاسم بن عبد الله بن عليّ المرادي المصري المالكي (ت749هـ) ، تح : عبد الرحمن علي سليمان ، أستاذ اللغويات في جامعة الأزهر ، دار الفكر العربي ، ط1 1428هـ - 2008م

_ الجدول في إعراب القرآن الكريم ، محمود بن عبد الرحيم صافي (المتوفى: 1376هـ) بيروت ، ط4، 1418 هـ دار الرشيد، دمشق – مؤسسة الإيمان.

_جمهرة اللغة لابن دريد الأزدي (ت321هـ) ، تح : رمزي منير البعلبكي ، دار الملايين ، ط1 1987 م

_ الجنى الداني في حروف المعاني ، أبو محمد بدر الدين حسن بن قاسم بن عبد الله بن عليّ المرادي المصري المالكي (المتوفى: 749هـ) ، ت د فخر الدين قباوة –الأستاذ محمد نديم فاضل ، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان ، ط1، 1413 هـ - 1992 م

_ الخصائص ، أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي (المتوفى: 392هـ) ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ط4.

_در مصون في علوم الكتاب المكنون ، أبو العباس، شهاب الدين، أحمد بن يوسف بن عبد الدائم المعروف بالسمين الحلبي (المتوفى: 756هـ) ، الدكتور أحمد محمد الخراط ، دار القلم، دمشق

_دراسات لأسلوب القرآن الكريم ، محمد عبد الخالق عضيمة (ت 1404 هـ) ، دار الحديث، القاهرة.

_ دلائل في غريب الحديث لقاسم بن ثابت بن حزم العوفي السرقسطي، أبو محمد (المتوفى: 302هـ(

_ ديوان أخطل لغياث بن غوث الأخطل.

_ ديوان عنترة بن شداد ، لعنترة بن شداد بن عمرو بن معاوية بن قراد العبسي. أشهر فرسان العرب في الجاهلية المتوفى سنة (22 ق. هـ / 601 م(

_ رصف المباني في شرح حروف المعاني ، أحمد بن عبد النور المالقي المتوفي سنة (207 هـ) ، ت : محمد أحمد الخراط ، دار القلم للطباعة والنشر ، دمشق .

_سر صناعة الإعراب، أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي (المتوفى: 392هـ)، دار الكتب العلمية بيروت–لبنان، ط1، 1421هـ- 2000م.

_ شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك لابن عقيل ، عبد الله بن عبد الرحمن العقيلي الهمداني المصري (المتوفى : 769هـ) ، تح : محمد محيي الدين عبد الحميد ، دار التراث – القاهرة، دار مصر للطباعة ، سعيد جودة السحار وشركاه ، ط20 1400 هـ - 1980 م

_شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ، علي بن محمد بن عيسى، أبو الحسن، نور الدين الأُشْمُوني الشافعي (المتوفى: 900هـ) ، دار الكتب العلمية بيروت– لبنان ، ط1 ،1419هـ- 1998م

_شرح ألفية ابن مالك لمحمد بن صالح بن محمد العثيمين (المتوفى: 1421هـ)

_شرح الإلمام بأحاديث الأحكام لتقي الدين أبو الفتح محمد بن علي بن وهب بن مطيع القشيري، المعروف بابن دقيق العيد (المتوفى: 702 هـ) ، حققه وعلق عليه وخرج أحاديثه: محمد خلوف العبد الله ، دار النوادر، سوريا ، ط2، 1430 هـ - 2009

_شرح التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو لخالد بن عبد الله بن أبي بكر بن محمد الجرجاويّ الأزهري، زين الدين المصري، وكان يعرف بالوقاد (المتوفى: 905هـ) ، دار الكتب العلمية –بيروت–لبنان ، ط1 1421هـ- 2000م

_ شرح الرضي على الكافية لابن الحاجب للشيخ رضي الدين محمد بن الحسن الاستراباذي النحوي 686 هـ ، تحقيق وتصحيح وتعليق: أ. د. يوسف حسن عمر ، ط1 : 1395 - 1975 م ، جامعة قار يونس – ليبيا

_شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب ، لعبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله ابن يوسف، أبو محمد، جمال الدين، ابن هشام (المتوفى: 761هـ) ، تح : عبد الغني الدقر ، الشركة المتحدة للتوزيع – سوريا.

الشاهد الشعري النَّحوي المرفوض في كتاب التذييل والتكميل لأبي حيَّان الأندلسيّ(ت745هـ)

أ.د غانم هاني كزار الناصري الباحثة: جنان ماجد محمد هادي

_شرح شواهد المغني لعبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (المتوفى: 911 هـ(

_شرح الكافية الشافية لمحمد بن عبد الله، ابن مالك الطائي الجياني، أبو عبد الله، جمال الدين (المتوفى: 672هـ) ، تح : عبد المنعم أحمد هريدي ، جامعة أم القرى مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي كلية الشريعة والدراسات الإسلامية مكة المكرمة ، ط1

_شرح المفصل ، يعيش بن علي بن يعيش ابن أبي السرايا محمد بن علي، أبو البقاء، موفق الدين الأسدي الموصلي، المعروف بابن يعيش وبابن الصانع (المتوفى: 643هـ) ، قدم له: الدكتور إميل بديع يعقوب ، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان ، ط1 ، 1422 هـ – 2001 م

_علل النحو لمحمد بن عبد الله بن العباس، أبو الحسن، ابن الوراق (المتوفى: 381هـ) ، تح: محمود جاسم محمد الدرويش ، ط1 1420 هـ – 1999م مكتبة الرشد – الرياض / السعودية

_ الكتاب لعمرو بن عثمان بن قنبر الحارثي بالولاء، أبو بشر، الملقب سيبويه (المتوفى: 180هـ) تح : عبد السلام محمد هارون ، مكتبة الخانجي، القاهرة ، ط3، 1408 هـ – 1988 م

_ الكليات معجم في المصطلحات والفروق اللغوية لأيوب بن موسى الحسيني القريمي الكفوي، أبو البقاء الحنفي (المتوفى: 1094هـ) ، ت: عدنان درويش – محمد المصري ، مؤسسة الرسالة – بيروت

_اللامات عبد الرحمن بن إسحاق البغدادي النهاوندي الزجاجي، أبو القاسم (المتوفى: 337هـ) ، تح: مازن المبارك ، ط2 1405هـ 1985م دار الفكر – دمشق

_ اللامع العزيزي شرح ديوان المتنبي لأبي العلاء أحمد بن عبد الله المعري (363 – 449 هـ) ،تح :محمد سعيد المولوي ، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية ، ط1 ، 1429 هـ – 2008 م

_ اللباب في علل البناء والإعراب لأبي البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري البغدادي محب الدين (المتوفى: 616هـ) ، ت: د. عبد الإله النبهان ، دار الفكر – دمشق ، ط1، 1416هـ 1995م

_ اللمع في العربية لأبي الفتح عثمان بن جني الموصلي (المتوفى: 392هـ) ، تح : فائز فارس

_مجلة المنار (كاملة 35 مجلدا) ، مجموعة من المؤلفين، محمد رشيد بن علي رضا (المتوفى: 1354هـ) وغيره من كتاب المجلة

_مجمع بحار الأنوار في غرائب التنزيل ولطائف الأخبار ، جمال الدين، محمد طاهر بن علي الصديقي الهندي الفَتَّنِي الكجراتي (المتوفى: 986هـ) ، ط3 1387 هـ – 1967م مطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية

_ المحكم والمحيط الأعظم لأبي الحسن علي بن إسماعيل بن سيده المرسي [ت: 458هـ] ، تح: عبد الحميد هنداوي

_ المسائل البصريات لأبي علي الفارسي (ت 377 هـ) ت : د. محمد الشاطر أحمد محمد أحمد ، مطبعة المدني ، ط1 1405 هـ – 1985 هـ

_معجم مقاييس اللغة ، لأحمد بن فارس بن زكرياء القزويني الرازي، أبو الحسين (المتوفى: 395هـ) تح عبد السلام محمد هارون ، دار الفكر

_مغني اللبيب عن كتب الأعاريب ، عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله ابن يوسف، أبو محمد، جمال الدين، ابن هشام (المتوفى: 761هـ) ، د. مازن المبارك / محمد علي حمد الله ، دار الفكر – دمشق ، ط6 ، 1985

_مفاتيح الغيب ، التفسير الكبير لأبي عبد الله محمد بن عمر بن الحسن بن الحسين التيمي الرازي الملقب بفخر الدين الرازي خطيب الري (المتوفى: 606هـ) ط3 – 1420 هـ دار إحياء التراث العربي – بيروت

_ المفصل في صنعة الإعراب لأبي القاسم محمود بن عمرو بن أحمد، الزمخشري جار الله (المتوفى: 538هـ) ، تح : د. علي بو ملحم ، مكتبة الهلال – بيروت ، ط1، 1993

_ همع الهوامع في شرح جمع الجوامع ، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (المتوفى: 911هـ) ، تح : عبد الحميد هنداوي ، المكتبة التوفيقية – مصر

_ ارتشاف الضرب من لسان العرب لأبي حيان محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان أثير الدين الأندلسي (المتوفى: 745 هـ) ، تح : رجب عثمان محمد ، مراجعة: رمضان عبد التواب ، مكتبة الخانجي بالقاهرة ط1، 1418 هـ - 1998 م

_ أمالي ابن شجري ، لضياء الدين أبو السعادات هبة الله بن علي بن حمزة، المعروف بابن الشجري (المتوفى: 542هـ) ، تح

_ ائتلاف النصرة في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة لعبد اللطيف بن أبي بكر الزبيدي ، تح : الكثور طارق الجنابي ، ط1 ، عالم الكتب.

_ البرود الضافية والعقود الصافية الكافلة للكافية بالمعانى الثمانية وافية ، جمال الدين على بن محمد بن أبى القاسم الصنعانى المتوفى سنة 837 هـ ، ت رسالة دكتوراه إعداد: محمد عبدالستار على أبو زيد المدرس المساعد فى كلية الدراسات الإسلامية والعربية بدسوق الأستاذ الدكتور أحمد الزين على العزازى ، جامعة الأزهر – كلية اللغة العربية بالزقازيق – الدراسات العليا – قسم اللغويات 1428 هـ ... - ... 2007 م

_ التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل ، أبو حيان الأندلسي ت : د. حسن هنداوي ، دار القلم ، دمشق

_تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد لمحمد بدر الدين بن أبي بكر بن عمر الدماميني (763 - 827 هـ = 1362 - 1424 م) ، تح : الدكتور محمد بن عبد الرحمن بن محمد المفدى ، ط1 1403 هـ - 1983 م

_تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد ، محمد بن يوسف بن أحمد، محب الدين الحلبي ثم المصري، المعروف بناظر الجيش (المتوفى: 778 هـ) تح: أ. د. علي محمد فاخر وآخرون ، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، القاهرة – جمهورية مصر العربية ، ط1، 1428 هـ

_حاشية الصبان على شرح الأشمونى لألفية ابن مالك ، لأبي العرفان محمد بن علي الصبان الشافعي (المتوفى: 1206هـ) ، دار الكتب العلمية بيروت–لبنان ، ط1 1417 هـ -1997م

_شرح التسهيل الفوائد لمحمد بن عبد الله، ابن مالك الطائي الجياني، أبو عبد الله، جمال الدين (المتوفى: 672هـ) ،تح د. عبد الرحمن السيد، د. محمد بدوي المختون ، دار هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان ط1 (1410هـ - 1990م)

_ما له الصدارة في الكلام عند عبد القاهر الجرجاني (ت471هـ) : أ.م.د. غانم هاني كزار الناصري ، جامعة لقاسم الخضراء ، دار المنهجية للنشر والتوزيع.

_ المساعد على تسهيل الفوائد لبهاء الدين بن عقيل ، تح: د. محمد كامل بركات ، جامعة أم القرى (دار الفكر، دمشق – دار المدني، جدة) ط1، (1400 – 1405 هـ)

_معاني القرآن لأبي زكريا يحيى بن زياد بن عبد الله بن منظور الديلمي الفراء(المتوفى: 207هـ) تح:أحمد يوسف النجاتي /محمد علي النجار/ عبد الفتاح إسماعيل الشلبي ، دار المصرية للتأليف والترجمة – مصر، ط1

_ المقتضب محمد بن يزيد بن عبد الأكبر الثمالى الأزدي، أبو العباس، المعروف بالمبرد (المتوفى: 285هـ)، تح: محمد عبد الخالق عظيمة. ، ط1 ،عالم الكتب. – بيروت.

تح : عبد الحسين الفتلي ط1 مؤسسة الرسالة، لبنان – بيروتتح: د. محمد بن عبد الله القناص ، ط1، 1422 هـ – 2001 م مكتبة العبيكان، الرياض ، دار القلم – دمشق (من 1 إلى 5)، وباقي الأجزاء: دار كنوز ، ط1 1421 هـ – 2000 م دار الكتب العلمية – بيروت ، وقف على طبعه وعلق حواشيه: أحمد ظافر كوجان ، ط1 1386 هـ – 1966 م لجة التراث العربي

Sources and References:

–The Holy Quran

_ Al–Ashmuni's Commentary on Ibn Malik's Alfiyya, by Ali ibn Muhammad ibn Isa, Abu al–Hasan, Nur al–Din al–Ashmuni al–Shafi'i (d. 900 AH), Dar al–Kutub al–Ilmiyya, Beirut, Lebanon, 1st edition, 1419 AH – 1998 CE

_Al–Dala'il fi Gharib al–Hadith by Qasim ibn Thabit ibn Hazm al–Awf al–Sarqasti Abu Muhammad (d. 302AH), edited by Dr. Muhammad ibn Abdullah al–Qannas, Maktabat al–Ubaykan, Riyadh, 1st ed., 1422AH/ 2001CE.

_Al–Dar al–Masun fi Ulum al–Kitab al–Maknun by Abu al–Abbas Shihab al–Din Ahmad ibn Yusuf ibn Abd al–Daym al–Samin al–Halabi (d. 756AH), edited by Dr. Ahmad Muhammad al–Kharrat, Dar al–Qalam, Damascus

_ Al–Jana al–Dani fi Huruf al–Ma'ani, by Abu Muhammad Badr al–Din Hasan ibn Qasim ibn Abdullah ibn Ali al–Muradi al–Misri al–Maliki (d. 749 AH), edited by Dr. Fakhr al–Din Qabawa – Professor Muhammad Nadim Fadil, Dar al–Kutub al–Ilmiyya, Beirut – Lebanon, 1st edition, 1413 AH – 1992 CE

_ Al–Khasa'is, by Abu al–Fath Uthman ibn Jinni al–Mawsili (d. 392 AH), Egyptian General Book Organization, 4th edition.

_ Al-Kitab by Amr ibn Uthman ibn Qanbar al-Harithi, by affiliation, Abu Bishr, nicknamed Sibawayh (d. 180 AH), edited by: Abd al-Salam Muhammad Harun, Al-Khanji Library, Cairo, 3rd edition, 1408 AH - 1988 CE

_ Al-Lamat by Abd al-Rahman ibn Ishaq al-Baghdadi al-Nahawandi al-Zujaji, Abu al-Qasim (d. 337 AH), edited by Mazen al-Mubarak, 2nd edition, 1405 AH - 1985 CE, Dar al-Fikr - Damascus

_ Al-Lubab fi 'Ilal al-Bina' wa al-I'rab, by Abu al-Baqa' Abdullah ibn al-Husayn ibn Abdullah al-'Akbari al-Baghdadi Muhibb al-Din (d. 616 AH), edited by Dr. Abd al-Ilah al-Nabhan, Dar al-Fikr – Damascus, 1st edition, 1416 AH/1995 CE

_ Al-Zamakhshari's Commentary on Al-Mufassal, by Ya'ish ibn Ali ibn Ya'ish ibn Abi al-Saraya Muhammad ibn Ali, Abu al-Baqa', Muwaffaq al-Din al-Asadi al-Mawsili, known as Ibn Ya'ish and Ibn al-Sani' (d. 643 AH), introduction by Dr. Emile Badi' Ya'qub, Dar al-Kutub al-'Ilmiyya, Beirut, Lebanon, 1st edition, 1422 AH - 2001 CE

_ Commentary on the Evidence Al-Mughni by Abd al-Rahman ibn Abi Bakr, Jalal al-Din al-Suyuti (d. 911 AH)

_ Fairness in Matters of Disagreement between Grammarians: Basrans and Kufans, Abd al-Rahman ibn Muhammad ibn Ubayd Allah al-Ansari, Abu al-Barakat, Kamal al-Din al-Anbari (d. 577 AH), Al-Maktabah al-Asriyyah, 1st edition, 1424 AH - 2003 CE

_ Ibn Aqil's Commentary on Ibn Malik's Alfiyya by Ibn Aqil, Abdullah ibn Abd al-Rahman al-Aqili al-Hamdani al-Misri (d. 769 AH), edited by Muhammad Muhyi al-Din Abd al-Hamid, Dar al-Turath – Cairo, Dar Misr for Printing, Saeed Jawda al-Sahhar & Co., 20th edition, 1400 AH - 1980 CE

_ Ilal al-Nahw by Muhammad ibn Abd Allah ibn al-Abbas, Abu al-Hasan, Ibn al-Warraq (d. 381 AH), edited by: Mahmoud Jassim Muhammad al-Darwish, 1st edition, 1420 AH - 1999 CE, Maktabat al-Rushd, Riyadh, Saudi Arabia

_ Rasf Al-Mabani fi Sharh Huruf Al-Ma'ani by Ahmad ibn Abd Al-Nur Al-Malqi, who died in 207 AH, edited by: Muhammad Ahmad Al-Kharrat, Dar Al-Qalam for Printing and Publishing, Damascus. _ Ibn Aqil's Commentary on Ibn Malik's Alfiyya, by Abdullah ibn Abd al-Rahman al-Aqili al-Hamdani al-Misri (d. 769 AH), edited by Muhammad Muhyi al-Din Abd al-Hamid, Dar al-Turath - Cairo, Dar Misr for Printing, Saeed Jawda al-Sahhar & Co., 20th edition, 1400 AH - 1980 CE

_ Sharh Al-Kafiyah Al-Shafiyah by Muhammad ibn Abdullah, Ibn Malik Al-Ta'i Al-Jayyani, Abu Abdullah, Jamal Al-Din (d. 672 AH), edited by: Abdul-Mun'im Ahmad Haridi, Umm Al-

Qura University, Center for Scientific Research and Revival of Islamic Heritage, Faculty of Sharia and Islamic Studies, Makkah Al-Mukarramah, 1st edition

_ The Clearest Paths to Ibn Malik's Alfiyya by Abdullah ibn Yusuf ibn Ahmad ibn Abdullah ibn Yusuf, Abu Muhammad, Jamal al-Din, Ibn Hisham (d. 761 AH), edited by Yusuf al-Sheikh Muhammad al-Biqa'i, Dar al-Fikr for Printing, Publishing and Distribution, 1st edition

_ Alfiyyat Ibn Malik by Muhammad ibn Abd Allah ibn Malik al-Tai al-Jiyani Abu Abd Allah Jamal al-Din (d. 672AH), Dar al-Ta'awan

_ Al-Jadwal fi I'rab al-Qur'an al-Karim by Mahmud ibn Abd al-Rahim Safi (d. 1376AH), Dar al-Rashid, Damascus - Mu'assasat al-Iman, 4th ed., 1418AH.

_ Al-Kulliyat: Mu'jam fi al-Mustalahat wa al-Furuq al-Lughawiyya by Ayyub ibn Musa al-_Husayni al-Qarimi al-Kafawi Abu al-Baqa al-Hanafi (d. 1094AH), edited by Adnan Darwish and Muhammad al-Misri, Mu'assasat al-Risala, Beirut

_ Al-Lam' al-Azizi Sharh Diwan al-Mutanabbi by Abu al-Ala Ahmad ibn Abd Allah al-Ma'arri (449-363AH), edited by Muhammad Sa'id al-Malawi, King Faisal Center for Research and Islamic Studies, 1st ed., 1429AH/ 2008CE

_ Al-Lum' fi al-Arabiyya by Abu al-Fath Uthman ibn Jinni al-Mawsili (d. 392AH), edited by Fayiz Farras, Dar al-Kutub al-Thaqafiyya, Kuwait, 1st ed

_ Al-Masa'il al-Basriyyat by Abu Ali al-Farisi (d. 377AH), edited by Dr. Muhammad al-Shater Ahmad Muhammad Ahmad, Matba'at al-Madni, 1st ed., 1405AH/ 1985CE

_Al-Mufaṣṣal fī Ṣanʿat al-Iʿrāb by Abu al-Qasim Mahmud ibn Amr ibn Ahmad, al-Zamakhshari Jar Allah (d. 538 AH), edited by Dr. Ali Bou Melhem, Al-Hilal Library – Beirut, 1st edition, 1993

_Al-Muqtaḍab by Muhammad ibn Yazid ibn Abd al-Akbar al-Thumali al-Azdi, Abu al-Abbas, known as al-Mubarrad (d. 285 AH), edited by Muhammad Abd al-Khaliq Azima, 1st edition, Alam al-Kutub, Beirut.

_Al-Tadhil wa al-Takmil fi Sharh Kitab al-Tashil, Abu Hayyan al-Andalusi, edited by Dr. Hassan Hindawi

_Al-Usul fi al-Nahw by Abu Bakr Muhammad ibn al-Sari ibn Sahl al-Nahwi known as Ibn al-Saraj (d. 316AH), edited by Abd al-Husayn al-Fatli, Mu'assasat al-Risala, Beirut-Lebanon, 1st ed.

_ Dirasat li-Asalib al-Qur'an al-Karim by Muhammad Abd al-Khaliq Udhayma (d. 1404 AH), Dar al-Hadith, Cairo

_ Hama' al-Huwa'im fi Sharh Jami' al-Jawa'im by Abd al-Rahman ibn Abi Bakr Jalal al-Din al-Suyuti (d. 911AH), edited by Abd al-Hamid Hindawi, Maktabat al-Tawfiqiyya, Egypt.

_ I'rab al-Qur'an by Ibn Sidah

_Mafatih al-Ghayb, al-Tafsir al-Kabir by Abu Abd Allah Muhammad ibn Umar ibn al-Hasan ibn al-Husayn al-Taymi al-Razi, known as Fakhr al-Din al-Razi, the preacher of Rayy (d. 606 AH), 3rd edition - 1420 AH, Dar Ihya al-Turath al-Arabi – Beirut

_ Majallat al-Manar (complete 35volumes), by a group of authors including Muhammad Rashid Rida (d. 1354AH) and others from the journal's writers

_Mughni al-Labib 'an Kutub al-A'arib, Abd Allah ibn Yusuf ibn Ahmad ibn Abd Allah ibn Yusuf, Abu Muhammad, Jamal al-Din, Ibn Hisham (d. 761 AH), Dr. Mazen Al-Mubarak / Muhammad Ali Hamdallah, Dar Al-Fikr – Damascus, 6th edition, 1985

_ Sharh Alfiyyat Ibn Malik by Muhammad ibn Salih ibn Muhammad al-Uthaymin (d. 1421 AH)

_ Sharh al-Ilmam bi-Ahadith al-Ahkam by Taqiy al-Din Abu al-Fath Muhammad ibn Ali ibn Wahb ibn Mati' al-Qushayri known as Ibn Daqiq al-'Id (d. 702AH), edited, annotated, and hadiths verified by Muhammad Khaluf al-Abd Allah, Dar al-Nawadir, Syria, 2nd ed., 1430 AH/ 2009CE.

_ Sharh al-Tasrih 'ala al-Tawdih aw al-Tasrih bi-Mudammam al-Tawdih fi al-Nahw by Khalid ibn Abd Allah ibn Abi Bakr ibn Muhammad al-Jarjawi al-Azhar al-Misri Zayn al-Din known as al-Waqad (d. 905AH), Dar al-Kutub al-'Ilmiyya, Beirut-Lebanon, 1st ed., 1421 AH/ 2000CE

_ Sharh Shudhur al-Dhahab fi Ma'rifat Kalam al-Arab by Abd Allah ibn Yusuf ibn Ahmad ibn Abd Allah ibn Yusuf Abu Muhammad Jamal al-Din Ibn Hisham (d. 761AH), edited by Abd al-Ghani al-Diqr, al-Sharika al-Muttahida li al-Tawzi' – Syria

_ Tamhid al-Qawa'id bi-Sharh Taslil al-Fawa'id by Muhammad ibn Yusuf ibn Ahmad Muhibb al-Din al-Halabi then al-Misri known as Nazir al-Jaysh (d. 778AH), edited by Prof. Dr. Ali Muhammad Fakhr and others, Dar al-Salam li al-Tiba'a wa al-Nashr wa al-Tawzi' wa al-Tarjama, Cairo – Arab Republic of Egypt, 1st ed., 1428AH.

Dar al-Qalam – Damascus (volumes 1-5), and the remaining volumes: Dar Kunuz, 1st edition

Edited and annotated by: Ahmad Zafir Kujan, 1st edition, 1386 AH - 1966 CE, Arab Heritage Center

The Book: Sirr Sina'at al-I'rab, by Abu al-Fath Uthman ibn Jinni al-Mawsili (d. 392 AH), Dar al-Kutub al-Ilmiyah, Beirut, Lebanon, 1st edition, 1421 AH - 2000 ADAl-Bahr al-Muhit fi al-Tafsir by Abu Hayyan Muhammad ibn Yusuf ibn Ali ibn Yusuf ibn Hayyan Athir al-Din al-Andalusi (d. 745AH), edited by Sa'dqi Muhammad Jamil, Dar al-Fikr, Beirut, 1st ed., 1420AH.